

فعالية «المؤتمر» تضعف تحالف صنعاء... ولا تسقطه

والتصديق عليه كاستراتيجية سياسية ووطنية ودفاعية. لذلك، بقيت الاجتماعات بين المستوى السياسي أو التنظيمي عاجزة عن إيجاد آليات تطبيقية في ترتيب العلاقة وتنظيم الاختلافات التي قد تحدث على الأرض، أو التباينات السياسية الطارئة. أيضاً، لم تكن العلاقة بين «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام» مبنية على أرضية صلبة وأسس متينة، بل بقيت على الدوام عرضة للاهتزاز والتشكيك. ويُخضع كل منهما الطرف الآخر لامتحان المصادقية والثقة، وكثيراً ما وجه مسؤولو الطرفين، بعضهم إلى بعض، اللوم والتهم. وإن كان من المفيد الإشارة إلى أن قيادتيهما (السيد عبد الملك الحوثي وعلي عبدالله صالح)، اللذين لم يعلن أنهما التقيا، يحاولان دائماً التهدة وتصويب الأمور باتجاه تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة العدوان.

من جهة أخرى، تبقى إشكالية «أنصار الله» المهمة مع «المؤتمر» هي المناورات السياسية للأخير وخشية الحركة من أن يستغل «المؤتمر» انشغالهم على جبهات القتال ويعمد إلى عقد تسويات سياسية مع جهات دولية أو إقليمية أو حتى محلية من دون موافقتهم أو علمهم، ويضعهم في موقف حرج على المستوى الوطني والسياسي. في هذا السياق، تنشط عادة دولة الإمارات للترويج لتفاهات تمت أو أنها في مراحلها الأخيرة، وتستند تلك المناورات إلى قاعدة أساسية هي وجود اللواء أحمد صالح (نجل الرئيس السابق) في الإمارات. ورغم أن اللواء أحمد يقيم في أبو ظبي تحت إقامة شبه إجبارية ولا يسمح له بالمغادرة، فإن قيادة «المؤتمر» لم تفعل ما يلزم لإزالة الغموض في علاقته مع الإمارات.

ولعل الحروب الست التي شنتها النظام السابق برئاسة علي عبدالله صالح، المتحالف آنذاك داخلياً مع «الإصلاح» الإخواني وجناحه العسكري علي محسن الأحمر، وخارجياً مع السعودية، على «أنصار الله» في صعدة، تركت بالغ الأثر في نفوس القيادة والقاعدة في الحركة، ولم يستطع تحالفهما في وقت قياسي، منذ آخر حرب شنت عليهم (الحرب السادسة)، إزالة الهواجس والمخاوف التي من المرجح أن تستمر، وليس في وسع أحد معالجتها إلا مع مرور الزمن والعمل على استعادة الثقة.

العام» خلاف تاريخي. لكن تحالفهما أملت الضرورة، وحاجة الطرفين أحدهما إلى الآخر كل وفق حساباته وظروفه. وقد بدأ التفاهم غير المكتوب بين الطرفين منذ دخول «أنصار الله» إلى صنعاء، واستمر مع بدء العدوان على اليمن. وقد عاد التحالف على الطرفين بالكثير من النفع والفائدة، وعزز الجبهة الداخلية مقابل التحالف السعودي - الإماراتي. وقد استطاع الطرفان اجتياز قطوعات صعبة ومهمة، وسجلا محطات مفصلية في تاريخ اليمن الحديث. وقد جاءت ثمرة تفاهمهما في المراحل الماضية كما يأتي:

- مواجهة الأطراف المرتبطة بالقوى الخارجية، خصوصاً المرتبطة بالسعودية، وتعزيز الجانب السيادي في البلد.

- اتفاق الشراكة والسلم الذي نصّ على إنهاء مفاعيل سيطرة «أنصار الله» على صنعاء والتوافق على حكومة الشراكة الوطنية برئاسة خالد بحاح وأواخر عام 2014.

- موافقة الطرفين («أنصار الله» و«المؤتمر») على استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

- القرار المشترك في إزالة مفاعيل شرعية عبد ربه منصور هادي من كل المحافظات، بما فيها محافظات الجنوب ومطاردة الأخير إلى عدن.

- القرار المشترك في مواجهة العدوان (السعودي الإماراتي) والتصدي له وتعزيز الصمود الشعبي في مواجهته.

- الشراكة في تشكيل «المجلس السياسي الأعلى» برئاسة صالح الصماد.

- الشراكة في تشكيل «حكومة الإنقاذ» في صنعاء برئاسة عبد العزيز حبتور.

- تشكيل وفد مشترك لإحياء المسار السياسي التفاوضي الذي مثل صنعاء في المفاوضات التي جرت في كل من: الكويت، جنيف، مسقط.

- الرضا المشترك و«العلمي» لكل المبادرات، بما فيها مبادرة مبعوث الأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ لتحديد ميناء الحديد، التي تحتوي في مضمونها انتقاصاً لسيادة اليمن.

ورغم التوافق في العديد من المواقف التاريخية والمفصلية بين الطرفين، فإن تحالفهما لم يكن ضمن اتفاق نوقش بعمق ورفع إلى القيادتين للموافقة

لقمان عبدالله

يعدّ «المؤتمر الشعبي العام» في اليمن لفعالية حاشدة في شارع الستين في العاصمة صنعاء، لمناسبة الذكرى الـ35 لتأسيسه، وذلك يوم الخميس المقبل. في الحالات العادية، قد يكون الخبر عادياً وليس بحاجة إلى تعليق أو متابعة. لكن إقامة فعالية فنّوية في ظل تصاعد العدوان السعودي على البلد، والطريقة التي حسّدت بها قيادات «المؤتمر»، استفزتا الشريك الآخر في صنعاء (حركة «أنصار الله») وطرحا الكثير من علامات الاستفهام، ولا سيما أن ظروف الجبهة الداخلية تملّي على كل الأطراف الوطنية وضع خلافاتها جانباً، والبحث عن مساحات الاشتراك لمواجهة العدوان وآثاره المدمرة في البلد.

مسؤولو «أنصار الله» يرون أن المؤتمر عمد منذ شهرين إلى استنفار وتحشيد قواعده الشعبية بطريقة موجهة نحو الداخل وليس الخارج، مع الإشارة إلى أن كل الفعاليات المليونية التي أقيمت منذ بداية العدوان في العاصمة لم يستغرق الإعلان عنها سوى أسبوع واحد، سواء الفعاليات المشتركة أو التي أقيمت منفردة من طرف واحد. ويؤكد مسؤولو الحركة أن «المؤتمر يستغل المعاناة الراهنة لخلق حالة تدمر ضدّهم وتحميلهم مسؤولية ما يحدث، وهو ما يعدّ تبرة لتحالف العدوان». إضافة إلى ذلك، يشارك في التحشيد إلى جانب قيادات في «المؤتمر» كل القيادات المؤتمرية المنشقة أو المفصولة، وكذلك الشخصيات التابعة لحزب «الإصلاح» الموجودة في السعودية.

في المقابل، دعت حركة «أنصار الله» إلى إقامة فعالية جماهيرية لدعم الجبهات وتعزيز حالة الصمود الاجتماعي في مواجهة الغزو الخارجي، وذلك على مداخل العاصمة في الوقت نفسه، وهي خطوة اعتبرت تصعيداً مقابل تصعيد «المؤتمر الشعبي العام». قيادات الطرفين، زعيم «أنصار الله» السيد عبد الملك الحوثي، وزعيم «المؤتمر» علي عبدالله صالح، أطلقا على الشعب اليمني في الأيام القليلة الماضية، في خطابين منفصلين، فأبقيا على أجواء التصعيد مفتوحة، لكنهما فتحا باباً للحوار والتشاور والتنسيق.

جدير بالذكر أن الخلاف بين «أنصار الله» و«المؤتمر

المعارضة الفعلية ودور المؤسسات

إنّ السؤال الذي يجب طرحه أيضاً هو «أين يمكن لمعارضتي تعديل الدستور أن يعبروا عن آرائهم، أو أن يرفعوا صوتهم ضد التمديد؟». هذا أمر صعب جداً في ظل تبعية معظم الصحف والقنوات التلفزيونية للسلطات المصرية. فتصريحات عمرو موسى مثلاً عن التعديل، لم تلق رواجاً سوى على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى إنه لم يستصف في أي قناة كي يعرض وجهة نظره في الأمر.

من جهة أخرى، وبرغم أن السيسي قال أكثر من مرة إنه لن يبقى في الحكم بعد انتهاء فترة ولايته، كما صرح ذات مرة أثناء وجوده في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2016 لشبكة «PBS» الأميركية رداً على سؤال حول إمكانية قيام ثورة ضده: «هناك دستور ودولة بها مؤسسات، ورئيس مصري لا يمكن أن يبقى يوماً واحداً في الحكم بعد انتهاء ولايته».

وفي السياق نفسه، كان رئيس البرلمان، علي عبد العال، قد أعلن في نهاية كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي استنكاره ترويج بعض الإعلاميين قيام البرلمان بمحاولة تعديل مدة الرئاسة في الدستور. وقال عبد العال نصّاً: «هناك مادة حاكمة في الدستور تلزم بعدم تعديل مدة انتخاب رئيس الجمهورية ما لم يكن التعديل متعلقاً بمزيد من الضمانات والحريات». لكن هذا كله يمكن أن يصبح كلاماً في الهواء بمجرد اتخاذ قرار فعلي بتعديل مدة الولاية الرئاسية في الدستور، وهو ما لن يستطع أحد الوقوف بوجهه، مثلما حصل في قضايا أخرى، حيث كانت إرادة الرئاسة فوق جميع المؤسسات.

اليمن

«اتفاق تهدئة» في صنعاء: لجان تحمي «التظاهرتين»

من جهته، أكد المجلس السياسي لحركة «أنصار الله» أن تحالف العدوان الذي تقوده السعودية يسعى إلى استهداف وحدة الداخل اليمني وتقسيم البلاد، كما هي الحال في الجنوب». وقال إنه «ليس في وارد العدوان الحفاظ على وحدة اليمن، بل تقسيمه وتمزيقه، وما يحصل في الجنوب شاهد واضح». ورأى أن «تبادل الأدوار بين السعودي والإماراتي في الجنوب يهدف إلى تمزيقه برغبة أميركية». معتبراً أن تبني «الصفقات المشبوهة يهدف إلى إثارة البلبلة وخدمة التصعيد الخطير للعدوان (...)». وفي هذا السياق، كشف المجلس أنه تزامناً مع اشتعال التوترات الداخلية، يحضر العدوان لإشعال الجبهات مع «3 ألوية إلى جبهة نهم وآلاف المقاتلين في تعز».

وفي ما يخص المبادرات لحل الأزمة التي طرحت في الأيام الماضية، قال المجلس إن «المبادرات لا تأتي انفرادية»، كاشفاً أن «السعودية رفضت الحل الشامل الذي يتضمن التخلص من (الرئيس اليمني المستقيل عبد ربه منصور) هادي و(نائب هادي) علي محسن الأحمر، وتركت الأمر ل(وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري)».

أما على المستوى السياسي الداخلي، فاعتبر المجلس أن حجج «المؤتمر الشعبي العام» بأن إجراء إصلاحات اقتصادية وتفعيل القضاء من شأنهما تعزيز الانفصال «واهية»، مذكراً بموافقة قيادات في «المؤتمر» على تقسيم اليمن إلى خمسة أقاليم. (الأخبار)

الله» وحزب «المؤتمر الشعبي العام» في ظل استعدادات الأخير للاحتفال في ميدان السبعين بذكرى تأسيسه الـ35، يوم غد الخميس، ودعوة «أنصار الله» جماهيرها للاحتشاد أيضاً عند مداخل صنعاء في اليوم نفسه، تحت شعار «التصعيد مقابل التصعيد». وتزاحمت التصريحات والبيانات التي حاولت احتواء نار الفتنة التي غذتها الاتهامات المتبادلة في الأيام القليلة الماضية. ودعت أحزاب وقوى وتنظيمات سياسية في اجتماع لها، أمس، القيادة السياسية إلى إعلان حالة الطوارئ «إذا ارتأت أن هناك خطراً على أمن الجبهة الداخلية»، محذرة من إمكانية «اختراق الجماعات التكفيرية لحشد السبعين».

كذلك حثّ في بيان صادر عنها، حزب «المؤتمر الشعبي العام» إلى «استعادة زمام الأمور من أيدي الطابور الخامس وعدم السماح لشق الصف الوطني»، مضيفاً: «لنصل معاً وجميع أبناء الشعب إلى جني ثمار صموده وصبره ببناء يمن حر قوي ذي سيادة واستقلال».

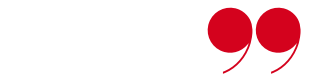
ودعت القوى الوطنية إلى «تجميد العمل التنظيمي والحزبي وتوفير الجهود والطاقت والإمكانات وبذلها للتحشيد إلى جبهات القتال والتصدي للعدوان»، مطالبة في الوقت نفسه «تفعيل دور مؤسسات الدولة خاصة الأجهزة الرقابية والهيئات القضائية بما يؤدي إلى إنهاء الفساد ومحاسبة المفسدين... ورفع الحصانة عن البرلمانيين المؤيدين للعدوان باعتبارهم خونة، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم».

أسهم الاتفاق الأمني الذي توصلت إليه القوى السياسية في تهدئة حالة التوتر والترقب التي سادت العاصمة اليمنية صنعاء، قبل يومين من خروج تظاهرات منفصلة لكل من الحليين المتخاصمين، حركة «أنصار الله» وحزب «المؤتمر الشعبي العام».

ووفق وكالة «سبأ» التابعة لـ«أنصار الله»، فقد توصل اجتماع عقد في القصر الجمهوري في صنعاء ورأسه رئيس المجلس السياسي الأعلى صالح الصماد، إلى اتفاق تتولى بموجبه اللجنتان الأمنية والعسكرية «تأمين مهرجان حزب المؤتمر بذكرى تأسيسه... وكذلك تأمين الفعاليات التي دعت إليها اللجنة الثورية لأنصار الله، في اليوم نفسه».

وكلف الاجتماع اللجنة العسكرية والأمنية العليا إدارة الوضع الأمني في ما يتعلق بالفعاليات، وضبط الأمن العام وإجراء التنسيق اللازم بما يضمن نجاح مختلف الفعاليات في أجواء آمنة»، مشدداً على «أهمية تعاون وتكامل الأجهزة الأمنية في هذا الواجب الوطني المهم، الذي يأتي في ظرف حساس والوطن يمرّ بمؤامرة بالغة التعقيد وتستهدف الجبهة الداخلية والصمود الأسطوري للشعب اليمني وتضحياته وتماسك الجبهات ومواجهة العدوان والحصار».

ووجه رئيس المجلس السياسي اللجنتين العسكرية والأمنية بـ«أخذ كامل الاحتياطات لمنع أي احتكاك أو صدامات قد تفتعلها القوى المتربصة بالوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية»، وتشهد صنعاء توتراً وتحشيداً غير مسبوق بين طرفي تحالف «أنصار



زادت معدلات الاستنزاف سرقة إسرائيل للرمال والطلب الكبير عليها



يونس ومدينة الزهراء، جنوب ووسط القطاع، وأخرى يمتلكها أفراد. كما شهد العام الجاري زيادة في سحب الرمال، إذ بلغ متوسط الاستهلاك الأسبوعي 51 ألف كوب. وكان الاحتلال الإسرائيلي يعمل على سرقة الرمال من المنحدرات شمال قطاع، في وقت تقول فيه وزارة الاقتصاد إنها لا تستطيع الآن مراقبة تلك المنحدرات. لكن هذا المشهد ككل، سرقة الرمال من جهة واستنزافها بشدة من جهة أخرى، يهدد بفقدان عنصر مهم من مستلزمات البناء في غزة بعد خمس سنوات تقريباً وفق تقديرات شبه رسمية.